

اتفاق الرياض مستقبل النزاع في اليمن

قامت الحكومة المعترف بها دولياً بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي إضافة إلى القوى الانفصالية في المجلس الانتقالي الجنوبي بتوقيع اتفاق تقاسم السلطة في الخامس من شهر نوفمبر ٢٠١٩، وذلك في محاولة لوقف الاقتتال الداخلي في اليمن.

هذا وقد حضر مراسم توقيع الاتفاق الذي استضافته الرياض كل من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إضافة إلى نظيره أمير أبوظبي، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بعد جهود الوساطة المشتركة بين المملكة والامارات العربية المتحدة للتهنئة بين الأطراف اليمنية.

يمكن أن يشكل هذا الاتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي نقطة انعطاف في مسار الحرب الأهلية في اليمن، والتي تدخل عامها الخامس. يضاف إلى ذلك بوادر إيجابية لتعزيز الشراكة الدولية بين كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

إنهاء مشكلة الجنوب

على الرغم من أهدافهم المشتركة، والتي تتمثل بإيقاف تقدم المتمردين الحوثيين المدعومين من قبل إيران نحو الجنوب، فإن الشراكة بين كل من الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي كانت بمحملها غير مستقرة. فإن تركيز عبدربه منصور هادي في الحفاظ على وحدة أراضي اليمن كدولة مستقلة يتضاد مع طموح المجلس الانتقالي الجنوبي السياسي والقائم على أساس استقلال جنوب اليمن – حيث كان اليمن الجنوبي دولة منفصلة حتى تم توحيده مع الشمال في عام ١٩٩٠.

وبعد سيطرة الحوثيين على الشمال الغربي من البلاد ومطامعهم التوسعية إلى الجنوب، قام قائد المجلس الانتقالي الجنوبي (عیدروس الزبیدی) باستغلال حالة ضعف الحكومة المركزية كفرصة للضغط لتقدم تنازلات. هذا الضغط تمثل بشكل أساسي بالهجوم الذي قادته قوات المجلس على العاصمة الانتقالي عدن في أغسطس من العام الجاري، حيث تعد المدينة الثانية في البلاد من حيث المساحة، والتي انتقلت إليها الحكومة الشرعية بعد سيطرة الحوثي على العاصمة صنعاء.

هذا الهجوم أدى إلى دخول اليمن في دوامة صراع داخلي آخر على هامش الحرب الأهلية. ولاحقاً توقف الاقتتال بهذه بهدنة بسبب التدخل المتوازن للمملكة العربية السعودية، التي تعد الداعم الرئيسي لحكومة الرئيس هادي، وبفضل الامارات التي تعد الداعم العسكري والسياسي الأقرب للمجلس الانتقالي. يعد هذا الاتفاق بين الطرفين مهم جداً، حيث يحفظ هادي وحكومته بالتمثيل الدولي، أما عسكرياً، فالميزان العسكري يميل لصالح مليشيات المجلس الجنوبي حيث تعد أكثر جاهزية وتدريراً.

يشمل الاتفاق الموقع إعادة تشكيل الحكومة الحالية، وذلك لتمثيل الانفصاليين بشكل متساوي مع باقي القوى، بينما سيتم دمج الميليشيات التابعة لها في وزارة الداخلية والدفاع وتوضح تحت تصرف حكومة هادي.

إعادة التركيز على الحوثيين

زيادة العداء بين حلفاء الرياض وأبوظبي على أرض الواقع أدى إلى صعوبة التنسيق بين البلدين في خصوص الشأن اليمني. بالإضافة إلى ذلك، أعاد هذا الخلاف جهودهما المشتركة لمنع الحوثيين وإيران من ترسيخ مواقعهما في الأرض اليمنية، إضافة إلى تهديد الملاحة الدولية في مضيق باب المندب. حيث ذهبت آراء بعض المختصين بأن الخلافات في الشأن اليمني ممكن أن تؤثر على ملفات إقليمية أخرى. أما اليوم، فإن اتفاق الرياض سوف يوحد الجهود السياسية والعسكرية لتشكيل معنكري ضد مليشيات الحوثي وداعمهم الإیرانی، وذلك بقيادة السعودية والامارات. حيث وصف ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان بأن هذا الاتفاق يشكل خطوة حاسمة نحو حل سياسي لإنهاء الحرب الأهلية في اليمن.

إن توحيد الفصائل اليمنية يمكن أن يعزز يد التحالف العربي في قتال الحوثيين والمشروع الإیرانی المتمثل بدعمهم. أما على المدى المتوسط والبعيد فيسیجّر المتمردين على التوصل إلى تسویه عن طريق التفاوض. وبموجب الاتفاقية الموقعة ايضاً، سيتم تسهيل التعاون والتنسيق بين الحلفاء على أرض الواقع، حيث ستستبدل وحدات سعودية نظيرتها الإمارتية في عدن وموافق استراتیجیة أخرى، للإشراف على تطبيق اتفاقية الرياض وضمان تنفيذها.

إذا استمر العمل بموجب هذا الاتفاق، فإن الثمار الإيجابية ستعود على جميع أطرافه.

السعودية والامارات ممثلين بالتحالف العربي بالإضافة الى حكومة اليمن الشرعية سيسططرون زيادة وتيرة الضغط العسكري في المستقبل على الحوثيين وخصوصاً على جبهتي تعز والحديدة، حكومة هادي ستحافظ على وحدة اليمن، أما المجلس الجنوبي فسيكون في موضع سلطة لتأمين احتياجات الشعب اليمني في الجنوب.